مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: دراسة أثر الانفتاح التجاري على الفقر في العراق في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي باستخدام أنموذج تصحيح الخطأ (ECM)
اسم الكاتب: سامر محمد فخري، انمار غالب كليب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3659
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 23:53 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تـنـمية الرافديـن

العدد ١٢٤ المجلد ٣٨ لسنة ٢٠١٩

دراسة اثر الانفتاح التجاري على الفقر في العراق في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي باستخدام أنموذج تصحيح الخطأ (ECM)

Study the Impact of Trade Openness on Poverty in Iraq in Light of Economic Instability Using the Error Correction Model (ECM)

سامر محمد فخري انمار غالب كليب

مدرس– قسم الاقتصاد

كلية الإدارة والاقتصاد –جامعة تكريت

Samer M. Fakhr **Anmar G. Kolaib**

Lecturer

Department of Economics

College of Administration and Economics

University of Tikrit

samer.m.f@tu.edu.iq anmar_ss73@tu.edu.iq

تأريخ استلام البحث ٢٠١٩/١٠/٢٢ تأريخ قبول النشر ٢٠١٩/١٢/٩

المستخلص

تناول البحث دراسة وتحليل سياسة الانفتاح التجاري وأثرها في الحد من مشكلة الفقر في العراق. ويهدف البحث إلى تقييم سياسة الانفتاح التجاري وأثرها في معالجة مشكلة الفقر للمدة (١٩٩٧-٢٠١٧) وذلك باستخدام أنموذج تصحيح الخطأ، بغية وضع خارطة للسياسات الاقتصادية المستقبلية، وتوصل البحث إلى عدم وجود أثر حيوي للانفتاح التجاري في الحد من مشكلة الفقر في العراق. واقترح البحث ضرورة تبني إستراتيجية شاملة تتخذ من تحفيز القطاعات الاقتصادية الإنتاجية للاستفادة من مزايا الانفتاح التجاري ولمعالجة الفقر .

الكلمات المفتاحية: *مشكلة الفقر، الانفتاح الاقتصادي.*

Abstract

The research treated the study and the analysis of the policy of trade openness and its impact on reducing the problem of poverty in Iraq. The research aims to assess the policy of trade openness and its impact on addressing the problem of poverty for the period (1997-2017) using the error correction model, in order to map the future economic policies. It is concluded that there is no vital impact of trade openness in reducing the problem of poverty in Iraq. The research suggested that a comprehensive strategy should be adopted to stimulate productive economic sectors to benefit from the advantages of trade openness and to address poverty.

Keywords *: Poverty problem, economic openness*

المقدمة

تناول البحث دراسة سياسة الانفتاح التجاري وآثارها في الحد من مشكلة الفقر. إذ برزت بعد الحرب العالمية الثانية سياسات اقتصادية تتضمن حرية المنافسة وتحرير المبادلات التجارية وتوحيد الأسواق الخارجية لتحقيق ما يعرف بالانفتاح الاقتصادي. وجاءت العولمة الاقتصادية في الآونة الأخيرة لتعزز هذه المفاهيم وتنظمها، وكان للانفتاح الاقتصادي السياسة الأبرز في العديد من الدول النامية .

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من استعراض الأطر النظرية للمتغيرات الاقتصادية ودراسة ظاهرة الانفتاح التجاري في ظل عدم ثبات العوامل الأخرى (التضخم) ومدى تأثرها على الشرائح الاجتماعية الفقيرة في العراق.

مشكلة الدراسة

تتعدد السياسات الاقتصادية المتخذة في عصر العولمة لمعالجة المشاكل الاقتصادية، لذا فان تقييم السياسات الاقتصادية يعد تحدياً حقيقياً لمتخذي القرار، وعليه جاء البحث بالسؤال الآتي: هل يمكن تقييم أثر سياسة الانفتاح التجاري في الحد من مشكلة الفقر في ظل بيئة اقتصادية غير مستقرة؟ .

هدف الدراسة

تقييم سياسة الانفتاح التجاري وأثرها في معالجة مشكلة الفقر، وذلك باستخدام الأدوات القياسية الحديثة للتحليل الكمي، بغية وضع خارطة للسياسات الاقتصادية المستقبلية لمكافحة الفقر .

فرضية الدراسة

الانفتاح التجاري والتضخم يرتبطان بعلاقة تكامل مشترك مع معدلات الفقر، وإن سياسة الانفتاح التجاري لها تأثير إيجابي في معالجة مشكلة الفقر في العراق .

أسلوب الدراسة

استخدم البحث الأسلوب الوصفي للتعرف على المتغيرات الاقتصادية، فضلا عن استخدام الأساليب القياسية الحديثة ومنها اختبارات جذر الوحدة وأنموذج تصحيح الخطأ.

نطاق الدراسة

لقد تم التركيز على الاقتصاد العراقي بوصفه نطاقاً مكانياً، واستخدام بيانات السلاسل الزمنية للمدة (١٩٩٧- ٢٠١٧) بوصفه نطاقاً زمانياً.

هيكلية البحث

تتكون الدراسة من ثلاثة مباحث أساسية :

- المبحث الأول: تناول التأصيل النظري للانفتاح الاقتصادي.
- المبحث الثاني: ركز على الإطار المفاهيمي لمشكلة الفقر في العراق.
- المبحث الثالث: تقدير العلاقة بين الانفتاح التجاري والفقر في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي

المبحث الأول: التأصيل النظري للانفتاح الاقتصادي

تطرق المبحث إلى بيان مفهوم الانفتاح الاقتصادي بما يتضمن من جوانب مالية وتجارية والآراء والنظريات التي تحلل ابعاد ظاهرة الانفتاح الاقتصادي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية وانعكاساتها على الشرائح الاجتماعية الفقيرة.

اولاً- مفهوم الانفتاح الاقتصادي

تتعدد الآراء حول إيجاد مفهوم متكامل للانفتاح الاقتصادي إلا أن وبحسب (Kahkonen) هو "تحرير القطاع الخارجي والذي يتكون من ميزان الحساب الجاري وميزان المعاملات الرأسمالية "(عبدوس، ٢٠١٤، ٤٥)، أما مفكرو العولمة الاقتصادية فيعرفون الانفتاح الاقتصادي على أنه " زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول بطرائق مختلفة منها زيادة حجم التبادل التجاري وزيادة التدفقات الرأسمالية فيما بينها "(عباس ناجي، ٢٠٠٥، ٧). وهذا يعني أنه يشمل جميع السياسية والاقتصادية الهادفة الى تنظيم حركة التجارة وتشجيع حركة رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية للمساهمة في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية (عبدوس، ٢٠١٤، ٢٨). وعليه تعرفه نظرية الاقتصاد المفتوح وتفسره على أنه الاقتصاد الذي يتفاعل مع اقتصاديات الدول الأخرى، وأنه يتكيف مع متغيرات الاقتصاد الكلي بما يضمن بقاءه وتطوره (حالوب، ٢٠١٧، ٢٨٧) . أي إن مفهوم الانفتاح الاقتصادي يتضمن:

سياسة الانفتاح التجاري (الانكشاف التجاري) + سياسة الانفتاح المالي (التحرير المالي)

ويعرف الانفتاح التجاري على أنه مجموعة القرارات والإجراءات المتخذة التي تهدف إلى جعل النظام أكثر استجابة لتغيرات قوى السوق وجعل السوق أكثر تنافسية (بوبلوطه، ٢٠١١، ٧٤). وهناك استراتيجيتان في هذا الصدد إستراتيجية ترويج الصادرات (Export Promotion) وإستراتيجية إحلال الاستيرادات (Import Substitution) (القريشي،٢٠٠٧، ٢٣٨). أما سياسات التحرير المالي فتتمثل بإجراء عمليات تحرير مالي واسعة تشمل التخلص من القيود مفروضة على حركة رؤوس الأموال الأجنبية دخولاً وخروجاً وزيادة سعر الفائدة لجذب الاستثمارات الأجنبية

وتحقيق استقرار نسبي في أسعار الصرف. وعلى العموم يمكن القول إن السياسات الاقتصادية بمجملها هي منظومة متكاملة من العلاقات الاقتصادية المالية والتجارية (ساعد،٢٠٠٩، ٣٣).

ثانياً- الآراء والنظريات المفسرة للانفتاح التجاري

١. آراء ديفيد هيوم: تحدث هيوم عن ازهار البلد اقتصاديا بقولة إن سعر الفائدة المنخفض دليل على ازدهار البلد، وإن العمل المصدر الرئيس للثروة، وفي مجال التجارة الخارجية أكد على تقسيم العمل الدولي يؤدي إلى تكامل الدول اقتصاديا، وهذا يؤدي إلى زيادة الرفاهية، وأشار إلى أن استيراد البضائع لها منافعها في زيادة المعروض السلعي وإشباع الحاجات وتخفيض الأسعار، ودعا إلى حالة بين الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة (الخزعلي، ٢٠١٦، ١٦٥). وأوضح أن هناك ميكانيكية ذاتية لتوازن الميزان التجاري من خلال آلية (الاسعار – النقود – التدفق السلعي) وإن الدول تحقق إما فائضاً أو عجزاً في ميزانها التجاري، إلا أن هناك آلية لإعادة التوازن في الميزان التجاري (ناصف، ٢٠٠٨، ٢٤).

٢. النظرية الكلاسيكية: لقد نادى المفكرون الكلاسيك ومنهم (آدم سميث و ريكاردو) بالحرية الاقتصادية في العلاقات التجارية الداخلية والخارجية، إذ تتلخص آراؤهم بأن التجارة الخارجية تحقق العديد من المنافع كتصريف الفائض الانتاجي للدول، والتغلب على ضيق السوق المحلي، وقدم (آدم سميث) نظريته من خلال تباين الكلفة المطلقة للسلع المبادلة (المصدرة أو المستوردة) ذات التكاليف المنخفضة، فقد انتقد آدم سميث بشدة التجاريين وسياستهم في التجارة الخارجية، ودعا إلى حرية التجارة وعدم تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية، أما(ريكاردو) فقد جاء بنظرية المنفعة النسبية، وأكد على أن التجارة الخارجية تحقق منافعها إذا ما اختلفت التكاليف النسبية لإنتاج السلع المتبادلة، واعتقد أن اختلاف النفقات المطلقة ليس كافيا لقيام التجارة الدولية، وأنه يلزم اختلاف النفقات النسبية لقيامها (الخزعلي، ٢٠١٦، ٢٣٧).

٣. نظرية هكشر _ أولين: حاول هكشر دراسة اختلاف النفقات النسبية بين الدول والبحث في أسباب هذه الاختلافات وتأثيراتها على التجارة الدولية، إن صادرات الدولة سوف تشمل سلفاً استخدام كثيف للموارد الاقتصادية الوفيرة نسبياً، في حين إن استيراداتها ستشمل سلعا ذات استخدام كثيف من مواردها النادرة نسبيا (كنونة ، ١٩٨٠ ، ٤٩).

٤. نظرية التبادل اللامتكافئ (عمانؤيل – سمير أمين): تقوم هذه النظرية على التبادل غير متكافئ في التجارة الخارجية بين الدول المتقدمة والدول النامية، إذ يمكن وصفها بعدم المساواة أو التبادل غير المتكافئ بين الدول، ولا يكون من صالح الدول النامية (http://blog.issfb.com...).

٥. نظرية التبعية (راؤول بربيش): إن العوائد الصافية التي تحصل عليها الدول النامية من الانفتاح التجاري غير تفضيلية، وهي تميل لصالح الدول المتقدمة (القرشي ، ٢٠٠٧، ٢٣٤). أي إن معدلات التبادل التجاري بين السلع الصناعية في الدول المتقدمة والسلع الأولية المنتجة في الدول النامية يميل إلى غير صالح الدول النامية، وذلك بسبب أن دخول عناصر الإنتاج في الدول المتقدمة يفوق دخول عناصر الإنتاج في الدول المتخلفة.

نلاحظ مما تقدم أن آراء المفكرين الاقتصاديين في هذا المجال تتلخص في اتجاهين هما:

الاتجاه الاول: إن الانفتاح الاقتصادي يؤثر وبشكل إيجابي على متغيرات الاقتصاد القومي في الدول المتقدمة، وهذا يعود بالأساس لوجود التنوع السلعي في عملية التصدير ومرونة الجهاز الإنتاجي.

الاتجاه الثاني: إن الانفتاح الاقتصادي يؤثر وبشكل سلبي على متغيرات الاقتصاد الكلي في الدول النامية، وذلك للأسباب موضوعية تتعلق بعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وانخفاض مساهمة القطاعات الاقتصادية .

ثالثاً- الآثار المحتملة للانفتاح الاقتصادي

للانفتاح الاقتصادي دور مهم في التنمية الاقتصادية، إذ يعد إحدى الركائز الأساسية للنهوض باقتصاد أي دولة، ويسهم وبشكل فعال في رفع مستوى المعيشة ورفاهية مجتمعاتها. يضاف إلى ذلك أن الانفتاح التجاري يعزز العلاقات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية. ويمكن تقسيم الآثار إلى نوعين هما (عودة،٢٠١٦، ٣٠ -٣٤):

١. الآثار الإيجابية للانفتاح الاقتصادي

- تحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي.
- زيادة معدلات التبادل التجاري نتيجة لإزالة القيود الكمركية بين الدول .
- يسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.
- تحسين المستوى المعاشي وتحقيق مستوى مقبول من الرفاهية الاقتصادية.
- زيادة فرص العمل والتوظيف وتقليل معدلات البطالة والفقر.
- يفسح المجال أمام القطاعات الاقتصادية ذات الإنتاجية العالية للمنافسة في السوق العالمي .
- معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية ومنها اختلال في الميزان التجاري.
- الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وكفاءة توزيع الدخل (الشعيبي، ٢٠٠٤، ٤٧).

٢. الآثار السلبية للانفتاح الاقتصادي

- زيادة نسبة الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة مثل المضاربة والتهرب الضريبي.
- انتشار ما يعرف بالفساد الشامل (المالي والإداري والسياسي) بين الفئات الاجتماعية.
- تراكم رؤوس الأموال لدى فئات اجتماعية على حساب فئات اجتماعية معدومة.
- تغيير في النمط الاستهلاكي للفرد، وتفشي ثقافة استهلاك السلع الكمالية.
- هجرة العمالة الماهرة والكفاءات العلمية إلى خارج البلاد.
- العزوف عن الإنتاج الحقيقي، نتيجة لعدم القدرة على المنافسة الدولية .

لقد أوصت العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية بضرورة تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي في الدول النامية، ومن أهم هذه المنظمات (منظمة التجارة العالمية (WTO)، الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، صندوق النقد الدولي (IMF)، البنك الدولي للإعمار والتنمية (IBRD). ولذلك أصبح الانفتاح الاقتصادي نتيجة حتمية للعولمة الاقتصادية وإجراءاتها المتمثلة بإزالة القيود والرسوم الكمركية المفروضة على السلع والخدمات وحرية التبادل التجاري وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الأسواق العالمية وتطور وسائل الاتصال والمعلومات، مما يساعد رجال الأعمال في التحكم في قطاع التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال (عزيز، ومحمد فخري، ٢٠٠٧، ١٩٣) .

رابعاً- شروط الانفتاح الاقتصادي

إن الأقطار التي تتميز باقتصاديات متحررة هي تلك التي نجحت في إنشاء قاعدة إنتاجية كفوءة من خلال التعرض لصرامة المنافسة المحلية والعالمية (Thomas, 1991, 7). وإن الالتزام بالشروط والمعايير الدولية لسياسة الانفتاح الاقتصادي يجعل منه سياسة اقتصادية فاعلة، ويمكن إيجاز هذه الشروط والمعايير بالنقاط الآتية (الكواز، ٢٠٠٨، ٣١) :

١. نضج الأسواق المالية والتجارية وتكاملها اقتصادياً.
٢. تحقيق سياسة مالية تخضع لقوى السوق، وتدعم تحرير الأسعار بهدف استقرارها عالميا.

٣. وجود بيئة اقتصادية متطورة تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
٤. إتباع سياسة نقدية مستقرة تعتمد على استقرار أسعار الصرف ومرونة أسعار الفائدة.
٥. حرية تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.
٦. إيجاد بيئة مستقرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
٧. تحسين شروط التبادل التجاري بين الدول، مما يعني ضمناً زيادة معدل الرفاهية.

المبحث الثاني

الإطار المفاهيمي للفقر

سيتناول هذا المبحث مفهوم وأنواع الفقر وأهم الإستراتيجيات المتبعة لمعالجته، إذ يعد ظاهرة تشمل جميع نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

أولاً- مفهوم الفقر وأنواعه

الفقر بمفهومه العام هو انخفاض أو عجز في مستوى المعيشة ككل، ويتضمن فقدان الغذاء الصحي المتوازن وعدم تلبية الاحتياجات الضرورية، ويعبر عن الفقر بأنه " الحرمان المادي، مما يعني انخفاض في مستوى الدخل وانخفاض في معدل استهلاك الغذاء كماً ونوعاً (عبد القادر وآخرون، ٢٠١٥، ٢١١). وقد تم تحديد مفهوم الفقر على أنه (ظاهرة اجتماعية واقتصادية وسياسية ذات أبعاد نفسية وانسانية تعاني منها فئات اجتماعية محددة من المجتمع غير قادرة على تحقيق الحد الأدنى من مستويات المعيشة المناسبة) (كيطان، ٢٠١٠، ٥).

ظهر في الأدبيات الاقتصادية دعوة لتوسيع مفهوم الفقر المطلق (فقر الدخل) إلى مفهوم أوسع ليشمل جوانب رئيسة للحرمان أطلق علية الفقر البشري، ويتضمن (معايير جودة الحياة ومستوى التعليم الأساسي ومعدل الدعم الاقتصادي) . إن للفقر مفاهيم نسبية تتغير من زمن إلى آخر ومن مفكر إلى آخر، والفقر ذو أبعاد مختلفة ومتشابكة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وعلى الرغم من تعددها لكنها تتفق على أن الفقر هو تدنٍ في المستوى المعاشي وتدهور بالاحتياجات الصحية المرتبطة بالفرد، وعدم قدرته على التواصل والمشاركة الاجتماعية الفاعلة (خياري، ٢٠١٤، ٣٥) وأهم أنواع الفقر ما يأتي (حمزة ، ٢٠١١، ١٦) :

- الفقر البشري (Human Poverty): هو الافتقار إلى القدرات الانسانية الضرورية، مثل أن يكون الفرد غير متعلم أو يعاني من سوء التغذية .
- الفقر المفرط (Extreme Poverty): هو عدم القدرة على إشباع الحاجات الغذائية البسيطة.
- الفقر النسبي (Relative Poverty): هو الفقر الذي تحدده معايير يمكن أن تكون متغيرة باختلاف البلدان أو عبر الزمن. مثل ذلك خط الفقر الذي يمكن أن يتغير من دولة إلى أخرى.

ووفقا لمنظور ومفاهيم التنمية المستدامة يمكن تعريف الفقر من خلال المصطلحات الآتية:

- الفقر المستدام (Poverty Sustainable): وهو نتيجة الاستخدام السيئ للموارد الطبيعية المتاحة في الدول النامية وزيادة معدلات الديون وإعادة جدولتها وارتفاع مستويات التلوث البيئي، فضلا عن تكبيل الحاضر باتفاقيات دولية غير مدروسة تنعكس سلباً على هذه الدول (القريشي، ٢٠٠٧، ١٢٨).
- الفقر المعرفي (knowledge Poverty): وهو يدل على التعبير عن غياب تعلم المعارف العلمية والتقنية والمهنية وعدم الاستفادة من المخزون المعرفي العالمي في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات) ، وعليه فإن الفرد بحاجة ماسة للتعلم المستمر وتجديد معرفته بالعلوم وتحسين مستويات تعليمه (وديع، ٢٠٠٠، ١٣).

ثانياً- مقاييس ومحددات الفقر

هناك العديد من المقاييس في هذا المجال أهمها **خط الفقر.** ويعرف على أنه مقياس كمي للمستوى المعاشي للفقراء، ويمثل حجم الانفاق الحقيقي لفرد، ويستخدم هذا المقياس أداة للمقارنة سواء على الصعيد الدولي والمحلي، وهو يعني الحد الأدنى في الانفاق الذي عنده يبقى الفرد على قيد الحياة. وقد حدد برنامج الأمم المتحدة للتنمية ثلاثة مؤشرات أساسية لخط الفقر هي (لحيلح وجصاص، ٢٠١٠، ١٧١):

- خط الفقر للحاجات الأساسية: ويمثل كلفة الحاجات الغذائية + الحاجات الأساسية غير الغذائية.
- خط الفقر الغذائي والصحي: وهو عدد السعرات الحرارية مضروباً في كلفة السعرة الحرارية الواحدة.
- خط الفقر أو خط العوز: كلفة السلة الغذائية مضروباً في أسعارها (حمزة ، ٢٠١١، ٣٥).

ويمكن قياس مستوى الفقر من خلال (تقرير الجهاز المركزي للإحصاء،٢٠٠٩، ١٥):

- قياس حجم الفقر (index Head count): ويمثل نسبة الأفراد الذين يقعون تحت خط الفقر.
- قياس عمق الفقر أو فجوة الفقر (poverty gap index): إذ يقدم هذا المؤشر معلومات مهمة عن مدى ابتعاد الأسر والأفراد عن خط الفقر.

ثالثاً- مصادر الفقر وأسبابه

هناك العديد من النظريات المفسرة لظاهرة الفقر البعض يقول إن الفقر أسبابه فردية، وآخرون يذهبون بالفقر على أنه ظاهرة اجتماعية (جوير، ٢٠١٥، ٣٠). إن من أهم أسباب الفقر هي (حمزة، ٢٠١١، ٣١) **الفقر بالتكوين** إذ إن سبب الفقر يعود إلى طبيعة الفرد وقدراته الفكرية الجسدية، و**الفقر بالتمكين** وهو نتيجة لقصور في الكفاءة والخبرة وعدم تطوير مهارات الفقراء.

السؤال: ما أسباب تفاقم مشكلة الفقر في العراق؟ أشارت الدراسات إلى أن هناك أسباباً داخلية وخارجية تجعل من الفقر تحدياً رئيساً لبرامج التنمية الاقتصادية (السامرائي والدوري، ٢٠٠٩، ١١٤)، ويمكن تحديد هذه الأسباب في العراق بالآتي :

١. هيمنة القطاع النفطي على بقية القطاعات الاقتصادية، وهذا يعني ضمنا تفكك القطاعات الاقتصادية إلى قطاعات منعزلة وانخفاض مساهمتها الاقتصادية (البصام، ٢٠٠٩، ١٠٢).
٢. هجرة العقول والكفاءات العلمية، إذ تعد خسارة كبيرة للعراق.
٣. عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي واضطراب الوضع الأمني.
٤. ارتفاع معدلات الفساد المالي والإداري، إذ يعد من الأسباب الرئيسة التي تعيق التنمية.
٥. ارتفاع معدلات البطالة بأنواعها المختلفة، وهي نتيجة لتدهور إنتاجية القطاعات الاقتصادية والبنية التحتية، مما يؤشر خللاً في أداء المؤسسات التنفيذية (حمزة، ٢٠١١، ٣٦).
٦. الإرهاب والحروب والنزاعات الإقليمية والدولية، مما يعني عدم توفير بيئة اقتصادية مستقرة.
٧. قصور في نظام التربية والتعليم في التعرف على احتياجات سوق العمل.

رابعاً- الاستراتيجيات المتبعة لمعالجة الفقر

وفقا للمعطيات الدولية لم يعد الفقر حالة يمكن للفرد التغلب عليها، وإنما صار نتيجة لجملة من الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مما يقتضي وضع معالجة الفقر ضمن أولويات خطط وبرامج التنمية الاقتصادية الشاملة (اللعيبي،٢٠١٠ ، ٤٤). والاستراتيجيات المتبعة لمعالجة الفقر هي:

١. المدفوعات النقدية لشبكة الحماية الاجتماعية وبرامج التدريب الاشغال العامة والضمان الاجتماعي (جوير، ٢٠١٥، ٧٥).
٢. برامج تمويل المشاريع الصغيرة وقد أُتبعت في العديد من الدول.

٣. تنفيذ مشاريع الاقتصاد المعرفي والتنمية المستدامة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي.
٤. تعزيز سياسات الانفتاح الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية.
٥. إستراتيجية الحاجات الأساسية (القريشي، ٢٠٠٧، ١٧٥).

المبحث الثالث

تقدير العلاقة بين الانفتاح التجاري والفقر في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي

وفقا لما تم استعراضه من مؤشرات اقتصادية يمكن دراسة سياسة الانفتاح التجاري ومدى تأثيرها على الشرائح الاجتماعية الفقيرة في ظل بيئة اقتصادية غير مستقرة .

أولاً- واقع الانفتاح التجاري والفقر في العراق

يرتبط تنامي معدلات الفقر في الدول النامية بطريقة غير مباشرة مع توجهات ومسارات العولمة الاقتصادية، إذ تصبح السياسات الاقتصادية الحكومية مقيدة وأقل مرونة في معالجة الأزمات والتحديات الاقتصادية (الطائي،٢٠٠٠، ١٧). وعليه يغدو التوسع في الانفتاح الاقتصادي أحد آليات إنتاج الفقر في الدول النامية، إذ لا تمتلك هذه الدول الشروط والمعايير الضرورية للانفتاح الاقتصادي (بلحاج وخنشور، ٢٠١٤، ٦١) .

ويمكن القول هنا إن سياسة الانفتاح الاقتصادي في العراق ركزت على إدارة جانب الطلب الكلي، نحو تحولها إلى اقتصاد السوق، متجاهلة إلى حد ما إدارة جانب العرض المتمثلة في الإنتاج، وإعادة هيكلة الاقتصاد في جانبه الحقيقي، محققه الجزء الأسهل، وهو الاستقرار النقدي، إن ارتفاع نسبة هذا المؤشر إلى أكثر من ٧٢ % دليل على درجة عالية للانفتاح او الانكشاف التجاري خلال مدة الدراسة ، لكنها لم تنجح في إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي وتعزيز قدراته على تنويع مصادر الدخل.

إن عدم توفر شروط الانفتاح الاقتصادي في العراق يعني ضمناً عدم إمكانية تحقيق الآثار الايجابية للانفتاح الاقتصادي، وقد يعود ذلك لعدة أسباب منها عدم وجود للاستقرار الاقتصادي والسياسي، وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وبذلك "أصبح الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعياً بامتياز"(حسين، ٢٠١٨، ٣٥٨).

إن الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر لعام ٢٠٠٩ تبنت التوجه نحو اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وخصخصة مؤسسات القطاع العام، وقد أكدت خطة التنمية الوطنية (٢٠١٠ -٢٠١٤) على تعزيز آليات السوق التي تؤدي إلى دمج الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الدولي وفقا لمبادئ تقسيم العمل والشراكة الدولية (تقرير الحرمان،٢٠١١، ٣٣).

إن ظاهرة الفقر كما أسلفنا ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية، إذ إن هيمنة قطاع السلع الأولية (القطاع النفطي) وانخفاض مستوى الإنتاجية القطاعات الاقتصادية الأخرى وعدم كفاءة البنية التحتية، كل هذه العوامل أدت إلى أن تصل معدلات الفقر في العراق إلى ١٤% خلال المدة (١٩٩٧ -٢٠١٧). وبناء على ذلك لم يشهد العراق حتى الآن سوى محاولات متواضعة للتعامل مع مشكلة الفقر من خلال تقديم المساعدات والرعاية الاجتماعية دون التوجه إلى معالجة أسباب الفقر ووضع سياسات الاقتصادية شاملة تتضمن تطبيق الشروط والمعايير الدولية لسياسة الانفتاح التجاري لتحقيق أهدافه، فضلا عن دعم برامج التربية والتعليم لكسر حلقة الفقر.

ثانياً- توصيف الأنموذج القياسي (specification of the model)

وهي المرحلة الأولى من مراحل إعداد وصياغة الأنموذج القياسي وفيها يتم تحديد المتغيرات الاقتصادية وعلى النحو الآتي:

١. المتغيرات التفسيرية: الانفتاح التجاري، ويرمز له **TR** و مؤشر التضخم ويرمز له **Inf**
٢. المتغير التابع (**FKR**) المتمثل بعدد الفقراء على عدد السكان في العراق .

إن بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية (الانفتاح التجاري، معدلات الفقر، ومؤشر التضخم) تذبذبت وبشكل واضح خلال مدة الدراسة (١٩٩٧-٢٠١٧) (تقرير الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٩، ٢٠١١، ٢٠١٦، ٢٠١٧)، (تقرير الاسكوا، ٢٠١٦، ٢٢٠) وحسب الملحق في الجدول ١.

ثالثاً- اختبار استقرارية السلال الزمنية

إن اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) يعمل على دراسة السلسلة الزمنية، إذ تعد السلسلة الزمنية مستقرة إذا ما توفرت فيها شروط معينة (ثبات متوسط القيم عبر الزمن، ثبات التباين عبر الزمن، أن يكون معامل التباين المشترك معتمدا على الفجوة الزمنية (K)) (Christiaan and *el al.*, 2004 , 536).

إن أهمية اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية تعود إلى الأسباب الآتية:

١. المعرفة بطبيعة وسلوك المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن، من خلال دراسة وتحليل السلاسل الزمنية .
٢. تساعد الباحثين على تحديد الطرائق الإحصائية المناسبة لجعل السلال الزمنية مستقرة (شيخي، ٢٠١٢، ٢٠٦).
٣. تجنب ظهور مشكلة الانحدار الزائف (spurious regression)، وقد يمكن الاستدلال على وجود هذه المشكلة في الحالات الآتية (خلف ، ٢٠١٥ ،٧٦):
- ارتفاع في قيمة معامل التحديد (R^2)، على الرغم من عدم منطقية العلاقات المقدرة.
- الحصول على قيم معنوية لمعلمات الأنموذج القياسي، على الرغم من أنه يعاني من بعض المشاكل القياسية.
٤. تجنب حدوث مشكلة الارتباط الذاتي (Auto-regression).
٥. إن تحديد مستوى استقرارية السلسلة الزمنية يساعد الباحثين على اختيار الطرائق والاختبارات القياسية المناسبة في عملية التقدير والمتمثلة بالآتي:
- استقرار السلسلة الزمنية عند المستوى، يفسح المجال أمام الباحثين لاستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، إذ لا يعاني الأنموذج القياسي من مشكلة الانحدار الزائف.
- استقرار السلسلة الزمنية عند الفرق الاول، يمكن استخدام نماذج جوهانسن للتكامل المشترك، ومن ثم التقدير من خلال أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) (خلف، ٢٠١٥ ،١٠٧).
- استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى، أو عند الفرق الأول يجعل بالإمكان استخدام طريقة (ARDL) (السواعي، ٢٠١٢، ١٥٩).
- استقرار السلسة الزمنية عند الفرق الثاني، يتطلب استخدام طرائق إحصائية أكثر تعقيدا .

وبناءً على ما تقدم تم اختبار السلاسل الزمنية (معدلات الفقر، والانفتاح التجاري، ومؤشر التضخم)، وذلك بوجود حد ثابت (Constant) وبدون حد ثابت واتجاه عام (None)، وكما مبين بالجدول ١ إذ يتضح أن جميع المتغيرات الاقتصادية قيد الدراسة غير مستقرة: حسب اختبار ديكي فولر(ADF)، واختبار فلبس بيرون (PP)، وإن القيم المحتسبة (ADF_C) أقل من نظيرتها القيم المجدولة (ADF_t) لذا ظهرت الاختبارات الإحصائية لاستقرارية السلاسل الزمنية بدلالة غير معنوية وللمتغيرات الاقتصادية كافة.

الجدول ١

نتائج اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى Level

المتغيرات	ADF_C	ADF_t*	المعنوية	pp_c	pp_t*	المعنوية	النتيجة
Constant LFKR	٣,١٢	**٣,٨٠	٠,٠٨	٣,٠٢	**٣,٨٠	٠,٠٨	غير مستقرة
None LPO	٠,٥٠	١,٩٥	٠,٤٦	٠,٢٥	١,٩٥	٠,٥٧	غير مستقرة
Constant LTR	١,٣٦	٣,٠٦	٠,٥٧	٢,٣٥	٣,٠٢	٠,١٦	غير مستقرة
None LTR	٢,٥٦	**٢,٧١	٠,٠٧	١,٠٧	١,٩٥	٠,٢٤	غير مستقرة
Constant LINF	١,٥٢	٣,٠٢	٠,٥٠	١,٤٨	٣,٠٢	٠,٥٢	غير مستقرة
None LINF	١,٢٨	١,٩٥	٠,١٧	١,٢٨	١,٩٥	٠,١٧	غير مستقرة

المصدر : من إعداد الباحثين . بحسب برنامج Eviews 10، (*): قيم τ المجدولة (ADF , pp) عند مستوى 5 %
(**) : قيم τ المجدولة (ADF , pp) عند مستوى 10 %

أما الجدول ٢ يبين اختبارات السلاسل الزمنية بعد أخذ الفروق الأول من دون حد ثابت واتجاه عام (None)، ويتضح أن السلاسل الزمنية (للانفتاح التجاري والتضخم والفقر) مستقرة عند الفرق الأول وذات دلالة معنوية بحسب اختبارات (ADF، PP) وهذا يعني ضمنا أن هذه السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى I(1) ولجميع المتغيرات.

الجدول ٢

نتائج اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الاول

المتغيرات	ADF_C	ADF_t*	pp_c	pp_t*	المعنوية	النتيجة	درجة التكامل
LFKR None	٤,٩٢	١,٩٦	٩,٤٩	١,٩٦	٠,٠٠٠	مستقرة	I(1)
LTR None	٧,١٥	١,٩٦	٩,٠٧	١,٩٦	٠,٠٠٠	مستقرة	I(1)
LINF None	٦,٠١	١,٩٦	٦,٠١	١,٩٦	٠,٠٠٠	مستقرة	I(1)

المصدر: من إعداد الباحثين ، (*) : قيم τ المجدولة (ADF , pp) عند مستوى 5 %

رابعاً- اختبار التكامل المشترك

تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية مع وجود اختلالات توازنية في الأجل القصير، إلا أن وبوجود قوى اقتصادية مؤثرة (أفراد أو مؤسسات) تقوم بإعادة تصحيح هذه الاختلالات من خلال التحرك الديناميكي البطيء نحو التوازن في الأجل الطويل، ويفترض في الأجل القصير أن تكون السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى ولكنها تتوازن وتتكامل في الأجل الطويل.

توجد العديد من الاختبارات القياسية للتكامل المشترك إلا أن اختبار جوهانسن يتفوق عن الاختبارات القياسية الأخرى، وذلك للعديد من الأسباب، منها إنه يتناسب مع العينات الصغيرة ويستخدم في حالة وجود أكثر من متغيرين. ويكشف عن وجود تكامل مشترك وحيد بين المتغيرات، ويتوافق مع تقدير أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) (العبدلي، ٢٠٠٧، ٥) .

ويقترح جوهانسن (JN) إجراء اختبارين لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك (الكسواني، ٢٠٠١، ٣) **الأول**: اختبار الأثر (Trace test): يكشف عن وجود علاقات تكامل مشترك واحد أو أكثر بين المتغيرات الاقتصادية و**الثاني**: اختبار القيمة الكامنة العظمى (Maximal Einvalue): ويؤكد على وجود تكامل مشترك وحيد بين المتغيرات الاقتصادية.

وفقا للجدول ٣ لاختبار قيمة الأثر للتكامل المشترك يتبين وجود تكامل مشترك ($r\geq1$) بحسب الفرضية البديلة، وأنه ذو دلالة معنوية (0.02)، أما اختبار القيمة الكامنة العظمى الجدول (٤) فجاء ليعزز اختبار الأثر، ويؤكد على وجود تكامل مشترك وحيد ($r=1$) بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة، وإنه ذو دلالة معنوية (0.01).

الجدول ٣

اختبار قيمة الأثر Trace للتكامل المشترك باستخدام طريقة Jn

result	probe	Trace v. *	Trace St.	H_1	H_0
وجود تكامل مشترك	٠,٠٢	٢٩,٧٩	٣٢,٦٠	$r\geq1$	$r=0$
عدم وجود تكامل مشترك	٠,٥٢	١٥,٤٩	٧,٤٥	$r\geq2$	$r\leq1$
عدم وجود تكامل مشترك	٠,٢٩	٣,٨٤	١,٠٨	$r\geq3$	$r\leq2$

المصدر : من إعداد الباحثين بحسب برنامج Eviews، (*) : قيم الاثر المجدولة عند مستوى 5 %

الجدول ٤

اختبار القيمة الكامنة العظمى Maxi للتكامل المشترك باستخدام طريقة Jn

Result	Prob	Maxi .v*	St. Maxi	H_1	H_0
وجود تكامل مشترك	٠,٠١	٢١,١٣	٢٥,١٥	$r=1$	$r=0$
عدم وجود تكامل مشترك	٠,٥٢	١٤,٢٦	٦,٣٦	$r=2$	$r\leq1$
عدم وجود تكامل مشترك	٠,٩٢	٣,٨٤	١,٠٨	$r=3$	$r\leq2$

المصدر: من إعداد الباحثين، (*): القيمة الكامنة العظمى عند مستوى 5 %

إن استقرار المتغيرات الاقتصادية عند الفرق الأول ووجود علاقات توازنية طويلة الأجل (ذات تكامل مشترك) لذا يمكننا استخدام أنموذج تصحيح الخطأ (Error Correlation Model) لغرض تقييم سياسة الانفتاح الاقتصادي وأثرها على الشرائح الاجتماعية الفقيرة في ظل بيئة اقتصادية غير مستقرة .

خامساً- انموذج تصحيح الخطأ (ECM)

إنه أحد الطرائق الإحصائية لتقدير الأنموذج القياسي، إذ يحدد مرونات الأجل القصير ومرونات الأجل طويل، فضلاً عن أنه يقيس سرعة التكيف للعودة إلى الوضع التوازني.

وقد توصلت الدراسة إلى تقدير أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفق الصيغة الآتية:

$$\Delta\,\mathbf{LFKR}_t = \begin{Bmatrix}\mathbf{-0.04}\\ \mathbf{0.002}\\ \mathbf{-0.24}\end{Bmatrix}(\mathbf{LFKR_{t-1} - 9.78\,LTR_{t-1} + 2.51\,LINF_{t-1} + 35.70}) +$$

$$\begin{Bmatrix} -0.20 \\ 0.15 \\ -0.07 \end{Bmatrix} \Delta LFKR_{t-1} + \begin{Bmatrix} -0.66 \\ -0.94 \\ -0.98 \end{Bmatrix} \Delta LTR_{t-1} +$$

$$\begin{Bmatrix} 0.42 \\ -0.03 \\ 0.11 \end{Bmatrix} \Delta LINF_{t-1} +$$

$$\begin{Bmatrix} -0.17 \\ 0.13 \\ -0.10 \end{Bmatrix} \Delta LFKR_{t-2} + \begin{Bmatrix} -2.25 \\ -0.47 \\ -0.66 \end{Bmatrix} \Delta LTR_{t-2} + \begin{Bmatrix} -0.007 \\ -0.002 \\ 0.40 \end{Bmatrix} \Delta LINF_{t-2} +$$

$$\begin{Bmatrix} 0.01 \\ -0.08 \\ -0.06 \end{Bmatrix} + \varepsilon t$$

سادساً- اختبار سببية (Granger)

إن هذا الاختبار يبحث في العلاقات السببية بين المتغيرات التفسيرية (الانفتاح التجاري، ومؤشر التضخم) والمتغير التابع (معدلات الفقر)، والجدول ٥ يوضح طبيعة هذه العلاقات.

الجدول ٥

العلاقات السببية بين الانفتاح التجاري والتضخم والفقر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 10/11/18 Time: 09:52
Sample: 1997 2017
Lags: 4

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LTR does not Granger Cause LFKR	17	1.58462	0.2683
LFKR does not Granger Cause LTR		1.54510	0.2779
LINF does not Granger Cause LFKR	17	3.42084	0.0653
LFKR does not Granger Cause LINF		0.57708	0.6877
LINF does not Granger Cause LTR	17	0.83274	0.5407
LTR does not Granger Cause LINF		4.44575	0.0348

سابعاً- تحليل نتائج الاختبارات والنماذج القياسية

١- اختبار جودة الأنموذج القياسي :

R^2	٠,٧١	مقبول إحصائيا
F_C	٣,٦٠	مقبول إحصائيا
F_C brop	٠,٠٣	مقبول إحصائيا

٢- إن معلمات الأجل الطويل لأنموذج تصحيح الخطأ توضح النقاط الآتية:
- إن قيمة وإشارة معلمة الانفتاح التجاري (-٩,٨٧) تدل على علاقة قوية وذات تأثيرات عكسية على الفقر، إلا أنها كانت غير معنوية (٠,٢٣) حسب اختبار (t).
- إن قيمة وإشارة معلمة التضخم (٢,٥١) تدل على علاقة قوية وذات تأثيرات طردية على الفقر، فكلما زادت معدلات التضخم أدى ذلك إلى ازدياد نسبة الفقراء، وجاءت المعلمة ذات قيمة معنوية (٠,٠٣) بحسب اختبار (t).
- إن سرعة التكيف للانفتاح التجاري جاءت ذات قيمة متدنية (٠,٠٠٢)، وتعني أنها بحاجة إلى فترة طويلة للعودة إلى الوضع التوازني، وهي غير مقبولة اقتصاديا وإحصائيا، أما معدلات التضخم فجاءت مقبولة (-٠,٢٤) وهي تعني أنها بحاجة إلى (٤) سنوات بعد كل صدمة في تغيرات الأسعار للعودة للوضع التوازني.

٣- وفقا لسببية كرنجر، ومن الجدول ٥ يتضح الآتي:
- عدم وجود علاقات سببية ذات دلالة معنوية تتجه من الانفتاح التجاري إلى معدلات الفقر.
- وجود علاقات سببية ذات دالة معنوية عند مستوى ٥% تتجه من مؤشر التضخم إلى معدلات الفقر.
- وجود علاقات سببية معنوية تتجه من الانفتاح التجاري إلى التضخم.

ما تقدم يتبين عدم قدرة سياسة الانفتاح التجاري لمعالجة المشكلة الفقر في العراق، وإن نتائج الجانب العملي تدلل على الآتي:
- فشل السياسات الاقتصادية المتخذة في إعادة توزيع الدخل للحد من مشكلة الفقر .
- عدم تنفيذ البرامج التنموية بشكل فعال للاستفادة من الآثار الإيجابية للانفتاح التجاري .
- إن عمق فجوة الفقر دليل على انحياز هذه السياسات إلى أصحاب رؤوس الأموال .
- إن ارتفاع معدلات الفقر دليل على فشل خطط التربية والتعليم في كسر حلقة التخلف والفقر.
- عدم وضوح الرؤية في نهج السياسات الاقتصادية في وضع أولويات سياسة الانفتاح التجاري .
- إن زيادة مؤشر التضخم يعني انخفاضاً في مستوى الدخل الحقيقي وارتفاع معدلات الفقر.

الاستنتاجات

١. إن ظاهرة الفقر في العراق متجذرة وذات أبعاد اقتصادية واجتماعية، إذ بقية مشكلة الفقر أحد أهم التحديات التي يوجهها الاقتصاد العراقي على الرغم من تبني الحكومات المتعاقبة العديد من الاستراتيجيات لتخفيف من حدة الفقر.
٢. تم رفض فرضية البحث، إذ أكد التحليل القياسي عدم وجود تأثير حيوي لسياسة الانفتاح الاقتصادي لمعالجة مشكلة الفقر في العراق .
٣. الانفتاح التجاري يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم من خلال ما يعرف بالتضخم المستورد.

المقترحات

ضرورة تبني إستراتيجية شاملة تتخذ من تحفيز القطاعات الاقتصادية الإنتاجية (القطاع الزراعي والصناعي) مدخلاً رئيساً لمعالجة مشكلة الفقر وتحقيق أهداف سياسة الانفتاح التجاري.

١. دراسة وتقييم السياسة الاقتصادية المتبعة ومنها سياسة الانفتاح التجاري وفق مؤشرات وأساليب قياسية جديدة، مما يعني التعرف على تأثير السياسات الاقتصادية المعتمدة على الشرائح الاجتماعية الفقيرة .

المصادر

أولاً- التقارير المحلية والدولية

١. وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء – خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق (٢٠١١) بالتعاون مع (UNDP) .
٢. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي – الجهاز المركزي للإحصاء – تقرير خط الفقر وملامح الفقر في العراق (٢٠٠٩).
٣. الجهاز المركزي للإحصاء – تقرير خط الفقر وملامح الفقر في العراق (٢٠٠٩) و (٢٠١٦) و (٢٠١٧)
٤. الاسكوا (٢٠١٦) الفقر في غرب أسيا.

ثانياً- المصادر باللغة العربية

١. البصام، سهام، (٢٠٠٩) التنمية الشاملة الإمكانيات والتحديات وسبل المواجهة، المؤتمر العلمي الاول ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة تكريت .
٢. بلحاج، نور الهدى و خنشور، جمال (٢٠١٤) اثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية – دراسة حالة الجزائر (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩) رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية الإدارة والاقتصاد وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، الجزائر .
٣. بوبلوطه بلال (٢٠١١) اثر تحرير سعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري للفترة (٢٠٠٠ -٢٠٠٨) رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير – جامعة الجزائر.
٤. جوير، مروة عبد (٢٠١٥) توزيع الدخل ومشكلة الفقر في العراق، دراسة تحليلية مقارنة للأعوام (١٩٩٣، ٢٠١١٤، ٢٠٠٧)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت.
٥. حالوب، كاظم معلة (٢٠١٧) الاقتصاد الكلي في ضوء النظريات الاقتصادية المعاصرة، دار امل الجديدة ، الطباعة . النشر، التوزيع، الطبعة الاولى، دمشق، سوريا .
٦. حسين، كريم سالم (٢٠١٨) الإصلاح الاقتصادي في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣، مركز البيان للدراسات والتخطيط، حصاد البيان الإصدار لـ ١٥، بغداد.
٧. حمزة، كريم محمد (٢٠١١) مشكلة الفقر وانعكاساتها الاجتماعية في العراق، دار النشر/ بيت الحكمة، بغداد .
٨. الخزعلي، جعفر طالب (٢٠١٦) تاريخ الفكر الاقتصادي دراسة تحليليه للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية ، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية والعلوم الأحرى طبع . نشر . توزيع الجزء الاول الطبعة الثانية ، بغداد .
٩. خياري، رقية (٢٠١٤) السياسة التنموية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية (الفقر –البطالة)، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
١٠. ساعد، ابتسام (٢٠٠٩) ، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة محمد خصير بسكرة، الجزائر.
١١. السامرائي، قحطان و الدوري، ياسين (٢٠٠٩) التنمية الشاملة الامكانيات والتحديات وسبل المواجهة، المؤتمر العلمي الاول، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة تكريت .
١٢. السواعي، خالد محمد (٢٠١٢) Eviews والقياس الاقتصادي، عمان – الاردن، الطبعة الاولى .
١٣. الشعيبي، محمد الصغير (٢٠٠٤) تأثير سياسات منظمة التجارة العالمية على صياغة الاستراتيجية الشاملة لمنظمات صناعة الادوية دراسة استطلاعية على عينة من المدربين في شركات الادوية الاردنية، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.

١٤. عباس ناجي (٢٠٠٥) قياس وتحليل بعض الاثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة العولمة مجلة تكريت للعلوم الإدارة والاقتصادية العدد /١ .
١٥. عبد القادر، نادية و خلف، علياء و محسن، منتهى (٢٠١٥) الفقر والتعليم في العراق (الواقع والتحديات)، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة ديالى.
١٦. عبدوس، عبد العزيز (٢٠١٤) سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول العربية – دراسة حالة الجزائر .
١٧. عزيز، خليل اسماعيل و محمد فخري، سامر (٢٠٠٧) جذور العولمة وأثرها في الاقتصاد العالمي، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مجلد ١٤ ، العدد ٨ .
١٨. عودة محمد حسن (٢٠١٦) دراسة وتحليل العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي ومدى مساهمته في جذب الاستثمارات الأجنبية والمباشرة الى العراق (١٩٩٧-٢٠١٢) مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، مجلد ١، العدد ٣٧ .
١٩. القريشي، مدحت (٢٠٠٧) التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، السلط ، الاردن .
٢٠. الكسواني (٢٠٠١)، الطلب على النقود في سورية باستخدام نموذج تصحيح الخطا والتكامل المشترك مجلة دمشق المجلد ١٧ العدد الاول
٢١. كنونة، امين رشيد (١٩٨٠) الاقتصاد الدولي، مطبعة الجامعة / بغداد – شارع المتنبي، الطبعة الاولى .
٢٢. الكواز احمد (٢٠٠٨) التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت جسر التنمية، العدد ٧٣.
٢٣. كيطان، طالب عبد الرضا(٢٠١٠) بحث في رؤية أنثروبولوجيا اجتماعية لواقع فقراء المساكن العشوائية في مدينة الديوانية، جامعة المنصورة.
٢٤. لحيلح، الطيب و جصاص، محمد (٢٠١٠) الفقر.. التعريف محاولات القياس، مجلة ابحاث اقتصادية وإدارية جامعة القسطنطينية و جامعة ام البواقي، العدد / ٧ .
٢٥. اللعيبي، هيثم عبد الخالق (٢٠١٠) إمكانية الحفاظ على التنمية غي ظل العولمة الاقتصادية مع اشارة للعراق، رسالة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد .
٢٦. ناصف، ايمان عطية (٢٠٠٨) مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الازاربطية، مصر.
٢٧. وديع ، محمد عدنان (٢٠٠٠) قياس التنمية ومؤشراتها المعهد العربي والتخطيط ، الكويت.

ثالثاً- المصادر باللغة الأنكليزية

1. Harold Uhlig: Economics And Reality, The Milton Friedman (2011) Institute For Research, Usa , No: 23 (1)
2. Thomas, Vinod, 1991, Lessons From Economic Development, In Finance And Development, No: 12 (5)
3. Christiaan, Paul De Boer Philip Hans Franses, Teun Klooek And Herman K. Van Dijk (2004) Econometric Methods With Applications In Business And Economics, Oxford University Press New York, Usa.

رابعاً- الانترنت

http://blog.issfb.com/2014/01/The-theory-of-exchange.html .